

القرار ١٧٨١ (٢٠٠٧)

الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٥٧٥٩، المعقودة في ١٥ تشرين الأول/
أكتوبر ٢٠٠٧

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى جميع قراراته ذات الصلة، ومنها القرار ١٧٥٢ المؤرخ ١٣ نيسان/أبريل
٢٠٠٧ (S/RES/1752)،

وإذ يرحب بتقرير الأمين العام عن أنشطة بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا
المؤرخين ١٨ تموز/يوليه ٢٠٠٧ (S/2007/439) و ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧
(S/2007/588)؛

وإذ يلاحظ مع القلق البالغ الحوادث المسلحة الأخيرة التي أضرت بعملية تسوية
الصراع في جورجيا، وإذ يشجب بوجه خاص الحوادث التي أدت إلى فقد أرواح، وإذ يكرر
تأكيد أهمية الإبقاء على الفصل بين القوات والمحافظة على وقف إطلاق النار؛

وإذ يساند الجهود المتواصلة التي يبذلها الأمين العام وممثله الخاص بمساعدة فريق
أصدقاء الأمين العام، وكذلك جهود الاتحاد الروسي بصفته جهة ميسرة وجهود منظمة
الأمن والتعاون في أوروبا، وإذ يؤكد الأهمية المتزايدة للاجتماعات التي تعقد في إطار آلية
جنيف بوصفها محفلا لإجراء حوار سياسي ذي مغزى؛

وإذ يؤكد أهمية التعاون الوثيق والفعال بين بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا
وقوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة اللتين تقومان حاليا بدور مهم في تثبيت
الاستقرار بمنطقة النزاع، وإذ يشير إلى أن تسوية النزاع تسوية دائمة وشاملة ستطلب
ضمانات أمنية ملائمة،



وإذ يؤكد أن ثمة حاجة ملحة إلى تحقيق التنمية الاقتصادية في أبخازيا، جورجيا، من أجل تحسين سبل عيش المجتمعات المتضررة من النزاع، ولا سيما اللاجئين والمشردين داخليا،
وإذ يأسف لاستمرار انعدام الثقة بين الجانبين، وإذ يؤكد أهمية حسن النية البناء واحترام الجانبين لمشاغل بعضهما البعض؛

١ - يعيد تأكيد التزام جميع الدول الأعضاء بسيادة جورجيا واستقلالها وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دوليا، ويؤيد كافة جهود الأمم المتحدة وفريق أصدقاء الأمين العام التي تهتدي بتصميمهما على تسوية النزاع الجورجي - الأبخازي بالوسائل السلمية وحدها وفي إطار قرارات مجلس الأمن؛

٢ - يعيد تأكيد دعمه القوي لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا، ويشيد بالطرفين أن يتعاونوا تعاوناً كاملاً مع البعثة، ويرى أن من الضروري تعزيز قدرة البعثة على المراقبة كما أوصت بذلك البعثة في "تقرير الفريق المشترك لتقصي الحقائق بشأن حادث إطلاق الصواريخ في منطقة وادي كودوري العليا في ١١ آذار/مارس ٢٠٠٧" وكذلك في تقرير الأمين العام S/2007/588 الصادر في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، ويطلب إلى الأمين العام أن يواصل بحث الخيارات المتعلقة بتنفيذ تلك التوصيات وإبلاغ المجلس بما يحرز من تقدم؛

٣ - يدعو الجانب الجورجي إلى كفالة تماشي الحالة في منطقة وادي كودوري العليا مع اتفاق موسكو لوقف إطلاق النار وفصل القوات المؤرخ ١٤ أيار/مايو ١٩٩٤؛ ويدعو الجانب الأبخازي إلى ممارسة ضبط النفس فيما يتصل بالالتزامات الجورجية المتعلقة بوادي كودوري؛

٤ - يعرب عن قلقه البالغ إزاء الانتهاكات العديدة المستمرة لوقف إطلاق النار ولنظام فصل القوات في منطقة النزاع؛

٥ - يعرب أيضا عن قلقه البالغ إزاء الحوادث التي وقعت داخل منطقة النزاع وخارجها كما لاحظت ذلك بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا وورد في تقرير الأمين العام المؤرخين ١٨ تموز/يوليه و ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، بما في ذلك الأحداث التي جرت يومي ١١ آذار/مارس ٢٠٠٧ و ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧؛

٦ - يحث بقوة كلا الطرفين على النظر في الشواغل الأمنية المشروعة لكل منهما ومعالجتها بجدية، وعلى الإحجام عن القيام بأية أعمال عنف أو استفزاز، بما في ذلك الإجراءات السياسية أو لغة الخطابة، وعلى الامتنال التام للاتفاقات السابقة المتعلقة بوقف إطلاق النار وعدم استعمال العنف؛

- ٧ - يدعو كلا الجانبين إلى القيام دون إبطاء بوضع الصيغة النهائية للوثيقة المتعلقة بعدم استعمال العنف؛ ويدعو الجانبين إلى القيام دون إبطاء بوضع الصيغة النهائية للوثيقة المتعلقة بعودة اللاجئين والمشردين داخليا؛
- ٨ - يبحث كلا الطرفين على المشاركة المتواصلة والفعالة في الفريق المشترك لتقصي الحقائق، ويعرب في هذا السياق، عن تأييده لـ "تقرير الفريق المشترك لتقصي الحقائق عن حادث إطلاق الصواريخ في منطقة وادي كودوري العليا في ١١ آذار/مارس ٢٠٠٧"، ويؤيد توصيات بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا الواردة في التقرير؛
- ٩ - يرحب بالتزام الطرفين خلال الاجتماع الذي عُقد برئاسة الأمم المتحدة في بون يومي ٢٧ و ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ باستئناف المشاورات العادية في الاجتماعات الرباعية، ويحث كلا الطرفين على الوفاء في النهاية بهذا الالتزام؛
- ١٠ - يطلب إلى الطرفين مواصلة تعزيز اتصالاتهما الثنائية عن طريق الاستفادة التامة من جميع الآليات القائمة على النحو المبين في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة من أجل التوصل إلى تسوية سلمية، بما في ذلك عودة اللاجئين والمشردين داخليا بكرامة وأمان؛
- ١١ - يجدد دعمه لتدابير بناء الثقة التي اقترحتها فريق أصدقاء الأمين العام وحظيت بالتأييد في القرار ١٧٥٢ المؤرخ ١٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٧، واعتقاداً منه أنها ستساعد على إقامة اتصالات أوسع نطاقاً وغير منحازة بين مجتمعي البلد المقسم، يحث الجانبين الجورجي والأبخازي على تنفيذ هذه التدابير دون شروط؛
- ١٢ - يذكر، بغية تحقيق تسوية دائمة وشاملة، بتأييده للمبادئ الواردة في "الورقة المتعلقة بالمبادئ الأساسية لتوزيع الاختصاصات بين تبليسي وسوخومي"، ويرحب بالأفكار الإضافية التي قد يرغب الجانبان في تقديمها بغية إجراء حوار سياسي على نحو خلاق وبناء برعاية الأمم المتحدة؛
- ١٣ - يرحب بنشر أفراد شرطة البعثة في غالي وبتعاون الجانب الأبخازي، ويدعو إلى مواصلة تعميق هذا التعاون؛
- ١٤ - يشدد مجدداً على الحاجة الماسة إلى تخفيف معاناة اللاجئين والمشردين وضرورة توفر منظور العيش في أمان وكرامة، لا سيما لدى الجيل الجديد الناشئ خارج أبخازيا، جورجيا؛
- ١٥ - يكرر ويؤكد حق عودة كافة اللاجئين والمشردين داخليا إلى أبخازيا، جورجيا، باعتباره حقا مهما في جوهره، ويعيد تأكيد أهمية عودة هؤلاء الناس إلى ديارهم

وممتلكاتهم وأن حقوق الفردية الملكية لم تتأثر بسبب اضطرار المالكين إلى الفرار خلال النزاع وأن حقوق الإقامة وهوية أولئك المالكين ستحترم، ويدعو الجانبين إلى تنفيذ التوجيهات الاستراتيجية لمفوضية الأمم المتحدة للاجئين المتعلقة بعودتهم في المرحلة الأولى إلى منطقة غالي؛

١٦ - يرحب بالاتصالات القائمة بين ممثلي المجتمع المدني ويشجع إجراء المزيد منها، ويناشد الجانبين أن يشجعا دون تحفظ المشاركة الفعلية للمواطنين والمسؤولين في هذه الاتصالات؛

١٧ - يؤكد أن المسؤولية الرئيسية عن توفير الأمن الملائم وكفالة حرية الحركة في كل منطقة النزاع للبعثة ولقوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة وللموظفين الدوليين الآخرين تقع على عاتق الجانبين ويدعوها إلى الوفاء بالتزاماتهما في هذا الصدد وإلى التعاون التام مع البعثة وقوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة؛

١٨ - يرحب بالجهود التي تبذلها البعثة لتنفيذ سياسة الأمين العام الداعية إلى عدم التسامح على الإطلاق إزاء الاستغلال الجنسي والاعتداءات الجنسية وكفالة امتثال أفرادها على نحو كامل لمدونة قواعد السلوك الخاصة بالأمم المتحدة، ويطلب إلى الأمين العام أن يواصل اتخاذ جميع الإجراءات اللازمة في هذا الصدد وإبقاء مجلس الأمن على اطلاع عليها، ويحث البلدان المساهمة بقوات على اتخاذ إجراءات وقائية ملائمة، بما في ذلك إجراء تدريب لتوعية أفرادها قبل نشرهم، واتخاذ تدابير تأديبية وإجراءات أخرى تكفل مساءلتهم التامة في حالة ما إذا بدر منهم سلوك من ذلك القبيل؛

١٩ - يقرر تمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا لفترة جديدة تنتهي في ١٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٨؛

٢٠ - يطلب إلى الأمين العام أن يستخدم هذه الولاية لدعم الطرفين في تنفيذ تدابير بناء الثقة وإقامة حوار مكثف وهادف، بغية تحقيق تسوية دائمة وشاملة، بما في ذلك تسهيل عقد اجتماع على أعلى مستوى، وأن يبلغ المجلس في تقريره القادم عن الحالة في أبخازيا، جورجيا، بالتقدم المحرز في هذا الصدد؛

٢١ - يؤيد بقوة جهود الممثل الخاص للأمين العام ويطلب من فريق أصدقاء الأمين العام مواصلة تزويده بالدعم المستمر والموحد؛

٢٢ - يقرر أن يبقى هذه المسألة قيد نظره الفعلي.